

تداعي "الحريريّة" ومهمة ملء الفراغ

عبد الحليم فضل الله

2007/8/13

بعد عقد ونصف من الهيمنة، انخرفت "الحريريّة" محاولة شقّ طريق أمام مشروع سياسي مضطرب لا تمسك إلا القليل من خيوطه، فانكفأت عن مسارها الأصلي ذي الطابع الاقتصادي، من دون تحقيق نضوج سياسي كاف للقبض على ناصية السلطة، وإذا صحّ أن الأهداف التي رسمها الرئيس الراحل رفيق الحريري اندثرت تحت ركام التطورات القاهرة والقرارات الخاطئة والأزمات التي كان من الممكن تجاوزها، نكون قد عبرنا إلى خواء إيديولوجي لم يعهده النظام اللبناني منذ نشأته.

مشكلة "الحريريّة" التي انعكست على مجمل النظام، أنها أطاحت عملياً ودون نقاش بالبدائل كافة وحالت دون اكتشاف الأفكار الجديدة التي كان من شأنها تحديث النظام الاقتصادي وزحزحته عن جموده، وبما أن الحريريّة في الأساس ظاهرة إقليمية، لم تجد نفسها مضطرة للبحث عن شرعيّة محلية راسخة، أو إطلاق مراجعة جماعية للتجارب السابقة، فقد نبتت في ظل توافق خارجي ومثّلت داخل صيغة الحل، المكوّن الإقليمي والدولي الكامن في قلب التفويض المعطى لسوريا بعد الحرب. فيما قدمت نفسها على الصعيد الاقتصادي كصيغة تتضمن في آن معاً الانفصال والاتصال بالأوضاع السابقة، فهي تلتزم تقريباً مصالح الطبقات الاجتماعية المحظية تاريخياً، لكنها تتميز بالمعاملة التفضيليّة التي تمنحها للمصالح الخارجية المعولمة أو تلك المتصلة بالقطاعين المالي والعقاري.

حتى أواسط العقد الماضي كانت الحريريّة تمثل بالنسبة لكثيرين وثبة جديدة في مسيرة النظام اللبناني، تتخطى الشيحوية التي أقحمت رؤيتها الاقتصادية بمعادلة أشمل وأكثر تعقيداً للهويّة والدور والعلاقة بالشرق والغرب، وتتعارض مع الشهابية التي استوعبت في حينه صعود الرأسمالية الاجتماعية وتلمّست عن قرب العلاقة التي لا يمكن التنكر لها بين الاستقرارين السياسي والاجتماعي. بخلاف ذلك حاولت الحريريّة بناء نموذج متقدم بمعزل عن أي تعاقد اجتماعي ومن دون رؤية سياسيّة، وخارج أية مقارنة متكاملة للعلاقة مع الجوار العربي.

لا يرتبط تباطؤ وإخفاق الحريريّة بغياب مؤسسها، مع أنّ الرحيل المفجع للرئيس رفيق الحريري قلّل من قدرتها على إبرام التسويات، وأودى بها فوراً إلى ذروة الأزمة. يمكن وصف مسار الحريريّة قبل ذلك بأنها محاولات متصلة لاحتكار القرار الاقتصادي لا تلبث أن تصطدم بوقائع ثابتة تجبرها على التراجع، وقد ساعدتها الصدمات والنكسات على اكتشاف هامش المناورة المتاح

في اللعبة السياسية اللبنانية وحدود التفرد الممكن. لقد اصطدمت أولاً وفي وقت مبكر بقوى صاعدة لم تتحسب لها، فنجحت في تخطي اختبار "سوليدير" لكنها فشلت في تمرير شركة عقارية مماثلة في ساحل المتن الجنوبي حين واجهت كتلة اجتماعية سياسية مترابطة، ثم اصطدمت لاحقاً بقيد الموارد المتاحة عندما غرقت في أزمة تعاكس آمال الازدهار السريع على الطريقة الخليجية. ومن الواضح أن "الحريرية" تمكنت من الحفاظ على توازنها في تلك الفترة عبر التأرجح ببراعة بين التفويض الخارجي المطلق والتفويض الداخلي المتردد، وفي الحالتين بدت عاجزة عن التحول السهل من ظاهرة إقليمية إلى ظاهرة وطنية، والتموضع التلقائي داخل البيئة السياسية اللبنانية، ولنلاحظ هنا وجود فجوة زمنية طويلة نسبياً قياساً للحركات الأخرى، بين بروز الظاهرة ونشوء العصبيّة السياسية الملازمة لها.

في السابق اضطرت الحريرية تحت ضغط الممانعة والشراكة إلى توجيه اهتمام ما للاستقرار الاجتماعي، وإلى الموازنة بين عناصرها الداخلية والخارجية، وإلى الحياد السياسي النسبي مع توظيف السياسة ما أمكن في خدمة المشروع الاقتصادي، لكنها اليوم تعمل في بيئة غير مؤاتية، فهي تعيش تناقضاً مريباً بين مصالح القواعد الاجتماعية التي التحقت بها فجأة غداة اغتيال الرئيس الحريري ومصالح الشرائح العليا والرساميل الوافدة التي وجدت من أجل تمثيلها وتسهيل عملها. كما أنها تعاني من زيادة المنسوب الخارجي في جسدها على حساب التلويحات الإقليمية والمحليّة، وقد ألزمتها التقاسم الجديد للسلطة بالاندرج السريع والمرتجل في البيئة السياسية اللبنانية، حيث ستجد نفسها تبتعد شيئاً فشيئاً عن مسارها الرئيسي وخطها العام.

لقد أدت التطورات القاهرة التي عصفت بالحريرية في وقت قصير وفشلها في الحفاظ على مكتسباتها كما فعلت الشهابية، إلى نهاية مشروعها الاقتصادي "الواعد" لتتحول بعده إلى ظاهرة سياسية عادية غير مخضومة، ومن الآن فصاعداً ستكون خاضعة في آن معاً للمزاج السياسي المتقلب للفئات الملتحقة بها، ولحدود التفويض الدولي الممنوح لها، وهما أمران لا يمكن التوفيق بينهما لأمد طويل.

إن تداعي "الحريرية" يحتم علينا التمعن بالخلاصتين التاليتين:

الأولى: لا ينبغي الظنّ أن التحولات أنفة الذكر، ستدفع الحريريّين لمراجعة التجربة والخروج من وهم التحرر الزائد، على العكس من ذلك سنشهد فصلاً جديدة من السياسات الاقتصادية المتشددة، لكن هذه المرة في إطار إجراءات متناثرة لا يجمعها مشروع هادف و متماسك كما كان عليه الحال سابقاً، وستبدو تلك السياسات خطيرة أكثر باعتبار أن الرعاية الدولية المكثفة ستزرع في عقول قوى السلطة أنها غير ملزمة بإبرام أي تسوية مع المتضررين من توجهاتها.

الثانية: بما أن "الحريرية" كانت منذ بداية التسعينات مسؤولة عن تصميم المجال الإيديولوجي للاقتصاد اللبناني وتمكنت في نهاية المطاف من إيجاد نسخة خاصة بلبنان للنيوليبرالية تقوم

على ثنائية: الريع الداخلي والخارجي، وتعمل في آنٍ معاً خارج السوق وخارج رقابة الدولة، فإنّ تداعيتها يخلّف فراغاً لا بدّ من ملئه بخيارات وسطية متوازنة، تخرجنا نهائياً من شبحيوية أواسط القرن الماضي ومن نسختها المعدّلة في نهايته، وصولاً إلى نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يحظى بمباركة غالبية معتد بها من اللبنانيين.